قضية الاستاذ عزمي

الاستاذ محمود افندي عزمي من محرري جريدة السياسة تولى شؤونها في صيف العام الماضي في خلال غياب الدكتور حسين هيكل بك المسئول عن تلك الجريدة وفي ١٨ سبتمبر الماضي نشرت جريدة السياسة مقالة تحت عنوان « يجب وضع حد لهذه التدخلات والا كان الدستور مجرد حبر على ورق » فعدتها النيابة عبثاً في حق الذات الملكية ورفعت قضية على الأستاذ عزمي وحاكمته لأجلها في محكمة الجنايات وقد تأجلت هذه القضية مرارا ونظرتها اخيرا المحكمة يوم الاربعاء الموافق ٢٥ من الشهر الماضي . وقد كان لهذه القضية شأن خطير فرأينا أن نتحف بها قراء الاخاء سارديين لهم المحاكمة والمرافعة والحكم وهي :

وحوالي الساعة ١٠ : ٩ فتحت قاعة الجلسة ودخل كثيرون من الذين جاءوا خصيصاً لمشاهدة الجلسة حتى غصت بهم وكان في مقدمتهم المحامون عن الاستاذ عزمي وهم الاساتذة محمد علي باشا وابراهيم الهلباوي بك وكامل بك البندراري والدكتور حسين هيكل بك رئيس تحرير السياسة وقرينة الاستاذ محمود عزمي

وجلس الاستاذ عزمي حاسر الرأس وقبعته بيده وجلس بجانبه أحد جنود البوليس

وقد اهتمت حكمدارية العاصمة لهذه الجلسة فعينت قوة من جنود البوليس برئاسة حضرة الضابط عبد اللطيف افندي سامي للمحافظة على النظام حول قاعة الجلسة وأوقف جندي عند كل باب من أبواب القاعة منعاً للتزاحم وحفظاً للنظام

وفي الساعة ٢٥ : ٩ فتحت الجلسة برئاسة حضرة صاحب العزة محمد بك مظهر وعضوية صاحبي العزة مراد وهبه بك ومحمود جعفر بك وجلس في كرسي النيابة حضرة صاحب العزة محمد بك نور رئيس نيابة مصر وجلس بجواره الاستاذ زكي سعد بك أحد وكلاء النيابة

فسأل حضرة رئيس الجلسة الاستاذ عزمي عن اسمه وعن وظيفته فاجاب على أسئلة المحكمة

ثم قرأ حضرة سكرتير الجلسة قرار الاتهام فسمعه الاستاذ عزمي واقفاً ولما سأله سعادة رئيس المحكمة عن التهمة المنسوبة اليه قال انني أدفعها كما دفعتها أمام حضرة قاضي الاحالة

وقرأ بياناً يتضمن ما يضمره لجلالة الملك المبجل مبيناً انه لم يقصد العيب في الذات الملكية التي يحترمها ثم قدم هذا البيان لهيئة المحكمة وهذا نصه :—

« ان لجلالة المليك المعظم في نفسي من الاحترام والاجلال ما تنزهها معه من ان تخالجها شبهة العيب في حقه واذا حمل سوء تعبير وقع على شيء من معاني العيب فحاشاي ان أكون قصدت ذلك وانا أعرف ما لجلالته من الايادي البيضاء في مصر على العلم وعلى الفن وعلى كل ما يتصل بنهضتها المباركة كما اعرف ماتم لمصر في عهده السعيد وبفضل معونته وتأييده من اعلان استقلالها ورفع شأنها بين الامم ومن منح جلالته الدستور الذي تتمتع البلاد اليوم بنعمته في ظل بره الابوي ورعايته . فلن يجول بخاطري وانا من اعرف الناس بهذا كله الا ان أضمر لجلالته اصرح الاخلاص واصدقه وان اقول واعمل بما يتفق مع هذا الاخلاص حباً في رفعة العرش وسموه فكل سمو لمكانة هذا العرش المفدى سمو لمكانة مصر واعزاز لمجدها

« هذه مقاصدي نحو ذات جلالته المبجلة ونحو عرشه الكريم لا تغير منها الاحداث ولا تزدعليها الشبهات

« هي التي توجهني في خطتي وعملي والتي تجعلني أبذل كل ما لدي من مجهود في سبيل رفعة مصر وتأييد عرشها واجلال الجالس عليه واحترامه »

الرئيس — هل لم يكن عندك القصد بالعيب

الاستاذ عزمي — لم أقصد ذلك قط ولا أتصور وقوعه مطلقاً

ثم وقف حضرة صاحب العزة محمد بك نوتر رئيس النيابة وقال :

« يوجد أشخاص موضعهم من احترام الناس في مكان رفيع بحيث أن أشد السهام سموما اذا صوبت اليهم لا يمكن أن تصل اليهم وان كل ما ينشر بشأنهم لا يمكن أن يمس أشخاصهم الكريمة لذلك يقول الفقهاء بالنسبة لجريمة العيب في حقهم (أنه توجد جريمة ولا يوجد ضرر — ويوجد مجرم ولا يوجد مجني عليهم) هؤلاء هم الملوك

« ان للتمثيل القومي كل قوة الأمة واعتبارها فلا يمسه أي سب وهكذا عظمة الامم وجلال الملوك يحميها مبدأ واحد

« ان جلالة ملك مصر حفظه الله هو تاج الدولة الذي يكلل رأسها ورأس الامة الذي لا يفكر الا في مصلحتها . هو رمز أمانيها . هو علم شرفها . هو ممثل قوميتها . فله كل قوتها واعتبارها . مركزه في أشرف موضع من قلوبها . يحيطه حصن حصين من اخلاصها

« هذه الامة الكريمة تعرف كيف تحترم نفسها وتعرف أن شرفها ممتزج بشرف مليكها . فاذا ما حاول محاول أن يمس الاحترام الخاص الواجب لهذا المقام الرفيع فان سهامه الطائشة ترتد خائبة اذ لا تجد لها منفذاً خلال حصن الاخلاص المكين لتصل منه الى هذا الحرم المصون

« لهذا وأمام بيان الاستاذ عزمي الذي فاه به الان . ذلك البيان الذي يتضمن توبته الخالصة التي ستكون ان شاء الله رائده في عمله . ومرشدته الى الخير في مايقصد

« ولما ان كان جل غرضنا الوصول الى احترام القوانين وضمان الحرية المقدسة التي نحن أشد حاجة اليها من الغذاء والماء والهواء . تلك الحرية التي نرجو أن يفهمها الناس على حقيقتها وأن لا يخرجوا بها عن طريقها الصحيح وان لا يسيئوا اليها باساءة استعمالها

« ولما ان كنا نعتقد أن توبة الاستاذ عزمي صادقة وانها ستسير به الى الغرض الأسمى الذي بيناه فاننا نكتفي ببيانه ونقبل توبته . والتائب من الذنب كمن لا ذنب له

« وقد قال سبحانه وتعالى « وهو الذي يقبل التوبة من عباده ويعفو عن السيئات »

« وعلى ذلك نفوض الرأي لفطنة المحكمة ونرجو منها ان تعامل الاستاذ بروح التسامح التي تعامله بها فستكون هذه المعاملة أشد تأثيراً في نفسه من توقيع العقاب

والعبد يقرع بالعصا والحر تكفيه الاشارة

وقد جلس حضرته بين اعجاب الذين حضروا هذه الجلسة واستحسانهم لكلمته

وبعد ذلك وقف صاحب العزة الاستاذ ابراهيم الهلباوي بك أحد اركان الدفاع وبين في كلمة موجزة قصد الاستاذ عزمي الحسن نحو الذات الملكية وقال ان هيئة جريدة السياسة هي ابعد من أن تمس كرامة جلالة مليك البلاد وختمها بطلب البراءة

كما فعل ذلك ايضاً سعادة الاستاذ محمد علي باشا وكانت الساعة ٤٠و٩ فرفعت الجلسة للمداولة

الحكم

وبعد المداولة اعيدت الجلسة وقد جلس في كرسي النيابة صاحب العزة حسين محمد بك وكيل النيابة وتلا سعادة رئيس الجلسة الحكم وملخصه ان المحكمة رأت استعمال الرأفة وقضت بسجن الاستاذ عزمي ستة اشهر مع الشغل مع أيقاف التنفيذ

وعلمنا ان الاستاذ عزمي رفع بعد الجلسة طلباً بنقض الحكم الى محكمة النقض والإبرام

الطائفة الارثوذكسية بفلسطين

خفتت تلك الأصوات العالية ، وقبرت تلك الهمم الثائرة ، وانكمشت ، تلك النفوس الوثابة ، وماتت تلك الحركة المباركة ،

بهذه العبارات أجابنا صديق من وجوه فلسطين قدم مصر وسألناه عن الحركة الارثوذكسية هناك

قلنا له وما سبب ذلك ؟

قال : ان سبب ذلك هو أن البطريرك ذاميانوس لجأ الى السياسة التركية القديمة وهي « فرّق تسد » وللوصول الى تلك الغاية ابتاع ذمم وضمائر كثيرين من الذين كانوا قائمين بتلك الحركة فأعماهم بالمال واشتراهم بدراهم معدودة فباعوا بذلك المسألة الارثوذكسية وحقوق الطائفة بيع السلع البخسة

ثم استطرد الكلام وقال : ويا ليت أولئك الخائنين سكتوا فقط وانزووا في عقر دورهم بل جعلوا يدسون الدسائس لمواطنيهم ويقاومون كل مشروع طائفي يدعو الى إحياء الطائفة وسيرها في سبيل الاستقلال وكل ما يرفع شأنها ويكمل هامتها بإكليل المجد والفخار